التـــقارير

إيران وروسيا:
حدود التلاقي والاختلاف

محمد عباس ناجي
رئيس تحرير دورية (مختارات إيرانية)
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مقدمة:

لم تصل العلاقات بين إيران وروسيا، في أى مرحلة مضت، إلى هذا المستوى من التعاون والتنسيق مثلما تبدو في المرحلة الحالية. فقد تحولت الأخيرة إلى ظهير دولي مهم بالنسبة لإيران، ساعدها في منع صدور قرارات إدانة من داخل مجلس الأمن ضدها، بسبب ما يوصف أمريكيا انتهاكها للقرارين ٢٢٣١ الخاص بالاتفاق النووي و٢٢١٦ المتعلق بالأزمة اليمنية، وتهريبها الأسلحة لحركة الحوثيين التي تقوم باستخدامها في تهديد المملكة العربية السعودية.

كما أنها حالت دون تكرار التجربة الليبية في سوريا، عندما أغلقت الباب أمام التدخل العسكري الغربي ضد النظام السوري، على غرار ما حدث في ليبيا، حيث كان للعمليات العسكرية التي شنها حلف الناتو دور بارز في إسقاط نظام الرئيس الأسبق معمر القذافي. فضلا عن أن تدخلها العسكري في الصراع السوري أدى إلى تغيير توازنات القوى لصالح النظام، بشكل عزز من موقعه التفاوضي وساهم في تغيير رؤية بعض القوى المعنية بتطورات الصراع، باتجاه لا يصر على رحيل بشار الأسد قبل الوصول إلى تسوية .

وساعدت موسكو أيضا في الوصول إلى الاتفاق النووي الذي تضمن مكاسب عديدة لإيران، على المستويات المختلفة الاقتصادية والتكنولوجية والاستراتيجية، وتحاول في الوقت الحالي إقناع الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، بعدم اتخاذ قرارات قد تؤثر على استمرار العمل به في المرحلة القادمة، خاصة مع اقتراب المهلة

التي حددتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للدول الأوروبية من أجل تعديل الاتفاق قبل أن تقدم على الاختيار بين تمديد تعليق العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران أو وقفه.

كل ذلك يتيح القول بأن إيران من خلالها حرصها على توسيع نطاق الرؤى المشتركة مع روسيا تمكنت حتى الآن من الحصول على فيتو في مجلس الأمن، رغم أنها ليست عضوا دائما أو غير دائم فيه، ساهم، نسبيا، في تقليص مستوى الضغوط الدولية والإقليمية التي تتعرض لها هى وحلفاءها.

وبدا ذلك جليا في ٢٦ فبراير ٢٠١٨، عندما استخدمت موسكو الفيتو لمنع صدور قرار أعدته بريطانيا بالتشاور مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لإدانة إيران بسبب تقاعسها عن وقف تهريب الأسلحة والصواريخ إلى الحوثيين، على نحو أدى في النهاية إلى صدور قرار آخر يمدد العقوبات على اليمن دون أن تكون هناك إشارة لإيران[١].

رغم ذلك، لا يمكن القول إن العلاقات بين إيران وروسيا وصلت إلى درجة التحالف. فرغم هذا التوافق المشترك في أكثر من ملف إقليمي، فإن ذلك لا ينفي أن الخلافات القائمة بين الطرفين ليست هينة ولا يمكن تسويتها بسهولة.

وحتى مع شن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ضربة عسكرية ضد مواقع تابعة للنظام السوري، فجر ١٤ أبريل ٢٠١٨، بعد اتهامه باستخدام الأسلحة الكيماوية في الهجوم على مدينة دوما في الغوطة الشرقية قبل ذلك بأسبوع، فإن ذلك لن يدفع الطرفين إلى تطوير مستوى العلاقات بينهما ليصل إلى هذه الدرجة.

وهنا، يمكن ترجيح أن يستمر التوافق بين الطرفين على المديين القريب والمتوسط، خاصة في ظل تلاقي المصالح المشتركة بينهما في الملفين النووي والسوري، فضلا عن العلاقات الثنائية، لكن مع عدم استبعاد أن تطفو هذه الخلافات على السطح في مرحلة ما، وهو ما سوف تتحكم فيه متغيرات عديدة.

وتتمثل أبرز تلك المتغيرات في تصورات موسكو وطهران لمرحلة ما بعد انتهاء

الصراع في سوريا، فضلا عن السياسة التي سوف تتبناها موسكو تجاه التحولات الاستراتيجية التي ربما يفرضها احتمال توقف العمل بالاتفاق النووي في حالة انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية، واحتمال انخراط واشنطن وتل أبيب في مواجهات مباشرة وغير مباشرة مع طهران سواء بسبب البرنامج النووي أو بسبب وجودها في سوريا .

ومن دون شك، لا يمكن تجاهل الملفات التقليدية التي لم يصل الطرفان فيها إلى تفاهمات، على غرار تقسيم ثروات بحر قزوين، وتحركات كل منهما في المناطق المتاخمة لحدودهما في آسيا الوسطي والقوقاز .

أولا محاور الاتفاق:

يكتسب توسيع نطاق محاور الاتفاق اهتماما خاصا من جانب الطرفين. إذ ترى إيران أن ذلك يوفر لها خيارات أوسع على الساحة الدولية، خاصة خلال المرحلة التي اتسمت فيها العلاقات بين إيران والدول الغربية بالتوتر المستمر، لاسيما قبل الوصول للاتفاق النووي في ١٤ يوليو ٢٠١٥.

كما أن روسيا تمثل طرفا يمكن الاعتماد عليه في تطوير البرنامج النووي، خاصة فيما يتعلق ببناء مفاعلات جديدة، حيث وقعت الدولتان في نوفمبر ٢٠١٤، اتفاقا لبناء ثماني مفاعلات للطاقة الكهرو ذرية في بوشهر[٢]، وبدأت إيران، في سبتمبر ٢٠١٥، في بناء أول مفاعلين من هذه المفاعلات[٣].

وحاولت إيران أيضا الاستعانة بالخبرة الروسية في تطوير منظومة للدفاع الجوي، حيث أبرمت اتفاقية لشراء منظومة "إس ٣٠٠" في عام ٢٠٠٧، تم تنفيذها في أبريل ٢٠١٦، عندما تسلمت إيران أول شحنة منها[٤].

فضلا عن ذلك، فإن الانخراط العسكري الروسي في الصراع السوري منذ سبتمبر ٢٠١٥، توافق مع مصالح إيران إلى حد كبير، وذلك لاعتبارين: أولهما، أن روسيا وقفت ضد محاولات الدول الغربية لإصدار قرارات بإدانة النظام السوري في مجلس الأمن، حيث استخدمت حق الفيتو اثنتى عشر مرة منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس ٢٠١١، لدرجة دفعت المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هايلي، في ١٤

أبريل ٢٠١٨، إلى توجيه انتقادات للسياسة الروسية في سوريا، مشيرة إلى أن الأخيرة استخدمت الفيتو ستة مرات للعرقلة(٥).

وثانيهما، أن موسكو استخدمت في تفعيل انخراطها العسكري داخل سوريا آليات لا تمتلكها إيران، وخاصة ما يتعلق بسلاح الجو، وهو أحد أكثر القطاعات العسكرية الذي تعاني من إشكاليات عديدة في المؤسسة العسكرية الإيرانية، بسبب العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها .

إذ كان لاستخدام روسيا مقاتلاتها الأكثر تطورا دور كبير في تغيير توازنات القوى لصالح النظام السوري، ومنحت الفرصة لإيران وميليشياتها من أجل التمدد على الأرض، لدرجة دفعت الأخيرة حتى إلى قبول مبدئى قيام روسيا بشن ضربات جوية داخل سوريا ضد مواقع تخص تنظيم داعش وجماعات مسلحة أخرى عبر قواعدها العسكرية في الغرب، ولاسيما قاعدة "توجه" بمحافظة همدان(٦).

أما روسيا، فترى أن إيران قوة إقليمية لا يمكن استبعادها من عملية صياغة الترتيبات الإقليمية في المنطقة، خاصة في ظل نفوذها الذي يصل إلى عدد من دول المنطقة، لاسيما دول الأزمات، مثل سوريا والعراق واليمن ولبنان .

فضلا عن أن اتجاهها إلى تطور علاقاتها مع إيران على أكثر من مستوى، كان انعكاسا لعملية "إعادة تموضع" قامت بها للتعامل مع تطورات الوضع في منطقة الشرق الأوسط، منذ اندلاع ما يسمى بالربيع العربي في يناير ٢٠١١ .

وكانت العلاقات مع إيران أيضا جزءا من محاولة موسكو إعادة تفعيل دورها كقوة دولية لها مصالح في منطقة الشرق الأوسط، بعد فترة من التراجع عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حيث اعتبرت أن تلك العلاقات يمكن أن تساهم في تفعيل دورها من جديد في قضايا المنطقة، خاصة في ظل التوتر الذي اتسمت بها العلاقات بين إيران والدول الغربية خلال العقود الأولى التي تلت اندلاع الثورة في عام ١٩٧٩ .

وربما لا يمكن استبعاد أن يكون حرص موسكو على تأسيس علاقات قوية مع

إيران مرتبطا بمحاولاتها تحييد أى دور قد تقوم به الأخيرة ويفرض تداعيات سلبية على أمن روسيا ومصالحها، خاصة فيما يتعلق بتقديم الدعم للتنظيمات الإسلامية التي خاضت مواجهات عسكرية عديدة مع موسكو، لاسيما خلال فترتى الحرب الشيشانية الأولى والثانية .

وبالفعل نجحت المقاربة الروسية في تحقيق أهدافها في هذا الإطار، حيث تجنبت إيران إبداء أى دعم للتنظيمات الشيشانية، رغم أنها تتعمد دوما رفع شعار "نصرة المستضعفين" كمبرر لإضفاء زخم خاصة على تدخلاتها في الشئون الداخلية لبعض دول المنطقة .

إلى جانب ذلك، فإن الدور الذي قامت به إيران والميليشيات الموالية لها على الأرض داخل سوريا خدم السياسة التي تبنتها إزاء تطورات الصراع داخل الأخيرة، خاصة أنها كانت عازفة عن المشاركة بقوات على الأرض، وتركت هذه المهمة لإيران، في إطار حالة من تكامل الأدوار بين الطرفين قضت بقيام موسكو بالتغطية الجوية للعمليات العسكرية التي تقوم بها القوات النظامية وإيران والميليشيات الطائفية على الأرض، مع حماية الطرفين من أية قرارات إدانة دولية من داخل مجلس الأمن .

ثانيا قضايا الخلاف:

رغم هذا التوافق الظاهر في السياسات التي تتبناها روسيا وايران تجاه بعض الملفات التي تحظى باهتمام خاص من جانبهما، إلا أن ذلك لا ينفي أن الخلافات العالقة بين الطرفين حول بعض القضايا الشائكة تفرض عقبات عديدة أمام وصول العلاقات بينهما إلى مستوى التحالف .

وهنا تفرض التراكمات التاريخية تداعيات لا يمكن تجاهلها. فقد مثلت روسيا باستمرار مصدر تهديد للأمن القومي الإيراني، خاصة أنها انخرطت في أكثر من حرب مع إيران انتهت بهزيمة الأخيرة واضطرارها إلى توقيع معاهدات أدت إلى اقتطاع أجزاء من أراضيها الشرقية، على غرار معاهدة "تركمنچاي" التي أنهت الحرب الروسية – الفارسية (في عهد دولة القاجار) التي اندلعت في الفترة من ١٨٢٦ وحتى ١٨٢٨ .

من هنا يمكن تفسير أسباب الجدل الذي شهدته إيران عندما قبلت بانطلاق مقاتلات وقاذفات روسية عبر أراضيها لتوجيه ضربات عسكرية داخل سوريا ضد مواقع الجماعات المسلحة في أغسطس ٢٠١٦، حيث أبدت اتجاهات سياسية عديدة استياءها من الإقدام على تلك الخطوة، معتبرة أن إيران تحولت من خلالها إلى مهبط طائرات لسلاح الجو الروسي. ولذا كان لافتا أن إيران عبرت عن امتعاضها من كشف روسيا عن هذا القرار، وسارعت إلى إنهاء هذه المهمة بعد أيام من تنفيذها(٧).

كما حرصت إيران أيضا، في ١٤ أبريل ٢٠١٨، على نفى التقارير التي أشارت إلى تمركز مقاتلات وقاذفات استراتيجية روسية على أراضيها من جديد، استعدادا للاستحقاقات التي فرضتها الضربة التي وجهتها الدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا) لبعض مواقع النظام السوري، حيث اعتبرت أن تلك التقارير عارية تماما من الصحة(٨).

وظهر هذا الجدل واضحا عقب التردد الروسي في تنفيذ صفقة "إس ٣٠٠" الموقعة مع إيران في عام ٢٠٠٧، إلى أن قام الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف (رئيس الوزراء الحالي) بإلغاءها في عام ٢٠١٠ بسبب العقوبات الدولية المفروضة على إيران.

وفي هذه الفترة استندت الاتجاهات التي تبدي تحفظات تجاه تطوير العلاقات مع روسيا إلى هذا القرار لتأكيد أنه لا يمكن التعويل بشكل كامل على روسيا كظهير دولي داعم لإيران، حيث أن حساباتها السياسية ومصالحها مع الدول الغربية يمكن أن تدفعها إلى اتخاذ قرارات قد لا تتوافق بالضرورة مع المصالح الإيرانية.

وقد دفعت تلك الخطوة إيران إلى رفع دعوى قضائية ضد روسيا في محكمة التحكيم الدولية لمطالبتها بدفع تعويض قيمته ٤ مليار دولار، إلى أن قام الرئيس الحالي فيلاديمير بوتين بإلغاء الحظر المفروض على تلك الصفقة، بشكل هيأ المجال أمام الدولتين لتوقيع صفقة جديدة لإنهاء الخلاف بينهما في نوفمبر ٢٠١٥(٩).

أما بالنسبة لروسيا، فإنها تبدو متحفظة بشكل واضح إزاء الجهود الإيرانية للتمدد

على الساحة الإقليمية رغم دعواتها لإشراك إيران في عملية صياغة الترتيبات الأمنية والسياسية فيها. وحتى في حالة سوريا، ورغم أن دور إيران على الأرض كان مكملا للانخراط العسكري الروسي (الجوي بالتحديد)، ورغم الحرص الروسي على استمرار التفاهمات السياسية والأمنية مع إيران وتركيا، إلا أن محاولات إيران المستمرة الاقتراب من بعض الخطوط الحمراء التي حددتها روسيا مع بعض القوى الإقليمية والدولية المعنية بتطورات الصراع في إسرائيل قوبلت دوما باستياء من جانب موسكو.

وهنا، كان لافتا أن موسكو لم تتخذ مواقف قوية تجاه الضربات العسكرية التي وجهتها إسرائيل ضد بعض المواقع التابعة لإيران والنظام السوري وحزب الله، وذلك نتيجة محاولتها استيعاب المصالح الإسرائيلية في سوريا، والتي سعت إسرائيل إلى التركيز عليها خلال الزيارات المتكررة التي قام بها رئيس ورزاءها بنيامين نتنياهو إلى موسكو خلال العامين الماضيين.

وتمثلت آخر تلك الضربات في الهجوم الذي شنته تل أبيب على مطار "التيفور" العسكري، في ٨ أبريل ٢٠١٨، والذي أسفر عن مقتل ٧ عسكريين إيرانيين[١٠]، كان من بينهم عميد متخصص في العمليات التي تقوم بها الطائرات من دون طيار، التي كان لها دور في التصعيد الذي اندلع بين الطرفين، في ١٠ فبراير من العام نفسه .

فضلا عن ذلك، ومع أن روسيا تُعد طرفا مهما يساعد إيران في تطوير برنامجها النووي، إلا أن ذلك لا ينفي أنها لن تكون متجاوبة مع أية محاولات إيرانية في المستقبل لامتلاك القدرة على إنتاج القنبلة النووية أو الوصول إلى تلك المرحلة، خاصة أن ذلك كفيل بإحداث تحولات في توازنات القوى الاستراتيجية على حدودها، بشكل لن تقبل بحدوثه حتى لو فرض تداعيات سلبية على علاقاتها مع إيران.

كما يبقى الخلاف حول تقسيم ثروات بحر قزوين عائقا آخر أمام تطور العلاقات بين الطرفين، في ظل الخلافات العالقة بين الدول المطلة عليه. هذه الخلافات ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال بعض الجمهوريات، بشكل زاد من عدد الدول المشاطئة له من اثنتين (هما روسيا وإيران) إلى خمسة (هى روسيا وإيران

وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان)، حيث ظهرت مشكلة قانونية خاصة بحصة كل دولة في ثروات البحر(١١).

خلاصة القول إن العلاقات بين روسيا وإيران تدخل في إطار "توافق المصالح" الذي قد يكون مؤقتا، بانتظار تبلور تحولات استراتيجية جديدة في الأقاليم المشتركة بين الطرفين، على نحو قد يؤدي إلى تجدد تلك الخلافات بشكل ربما يؤثر على المسارات المحتملة لتلك العلاقات.

لكن إلى حين حدوث ذلك، سوف يبقى النمط التعاوني سمة رئيسية لتلك العلاقات، خاصة في ظل التحديات المشتركة التي تواجههما، وتبدو جلية في الأزمة السورية التي لا يبدو أنها تقترب من مرحلة التسوية، في ظل تشابك المصالح وصراع النفوذ بين القوى الإقليمية والدولية المعنية بها.

المراجع

١. البيان (الإماراتية)، ٢٠١٨/٣/٢٧.
٢. الحياة (اللندنية)، ٢٠١٥/١٢/٢٣.
٣. الشرق الأوسط (اللندنية)، ٢٠١٦/٩/١٠.
٤. المستقبل (اللبنانية)، ٢٠١٦/٤/١١.
٥. الرياض (السعودية)، ٢٠١٨/٤/١٤.
٦. د. مصطفى اللباد، الطيران الروسي في أجواء إيران: رسائل متضاربة، القبس (الكويتية)، ٢٠١٦/٨/٢٠.
٧. جورج عيسى، هل تمكن بوتين من إقناع إيران بالحل السياسي؟، النهار (اللبنانية)، ٢٠١٧/١١/٢٩.
٨. المستقبل (اللبنانية)، ٢٠١٨/٤/١٤.
٩. الشرق الأوسط (اللندنية)، ٢٠١٦/٢/١٩.
١٠. الحياة اللندنية (اللندنية)، ٢٠١٨/٤/١٠.
١١. جانا بوريسوفنا، بحر قزوين والخلافات حول ثرواته، البيان (الإماراتية)، ٢٠١١/٧/٢٣.